دور الإحتياطيات الدولية في سعر الصرف وميزان المدفوعات

The role of international reserves in the exchange rate and balance of payments

لياس عايدة

مخبر البحث حول: مالية ، محاسبة ، جباية و تأمين

جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس– الجزائر

a.lias@univ-soukahras.dz

محرز نور الدين

مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية

الجامعة: محمد الشريف مساعدية –سوق أهراس – الجزائر

mehrez.nour@gmail.com

تاريخ الاستلام: 15 / 10/ 2019 تاريخ القبـول: 15 /12/ 2019

ملخّص

تعتبر الإحتياطيات الدولية في ظل التطور الإقتصادي والإنفتاح على العالم الخارجي أداة لتحقيق الإستقرار في النظام الإقتصادي للبلد، حيث غالبا ما تحتفظ البلدان بمستوى ملائم من الإحتياطيات لغرض تحقيق أهداف مهمة و رئيسية تتعلق بالإستقرار الإقتصادي، وقد هدفت هذه الورقة البحثية لتبيان الدور الذي تلعبه إلإحتياطيات الدولية في سعر الصرف وميزان المدفوعات حيث تم التطرق لدورها في ظل نظام الصرف المدار والمرن وكذلك دورها في معالجة إختلال ميزان المدفوعات بحالتي العجز والفائض وكذلك دور السياسة المالية وقد تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي ومن نتائج الدراسة أن للإحتياطيات الدولية دورا مهما في سعر صرف العملة وبمختلف أنواع الأنظمة سواء الثابت أو المرن وكذلك لها دور في علاج إختلال ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: الإحتياطيات الدولية، سعر الصرف، ميزان المدفوعات.

Abstract

International reserves in the light of economic development and openness to the outside world are a tool for achieving stability in the country's economic system, where countries often maintain an appropriate level of reserves for the purpose of achieving important and key objectives related to economic stability, and this research paper aimed to show the role played by international reserves in the exchange rate and balance of payments where their role under the managed and flexible exchange system as well as their role in addressing the imbalance of the balance of payments in deficit and surplus as well as the role of fiscal policy has been addressed and the approach has been addressed. Analytical description and the results of the study that international reserves have an important role in the exchange rate of the currency and various types of systems, whether fixed or flexible, as well as a role in the treatment of balance of payments imbalance.

Keywords: International reserves, exchange rate, balance of payments.

مقدمة

يحتل سعر الصرف مكانة كبيرة في كل الدول، لذلك يقوم البنك المركزي كسلطة مستقلة بإدارة حصيلة النقد الأجنبي ضمن السياسة النقدية، ويعتبر ميزان المدفوعات كصورة تعكس التوازن الخارجي للدولة، وقد سعت الدول إلى تكوين إحتياطيات دولية عند مستوى مقبول لمجابهة مختلف الهزات والأزمات من بينها تقلبات العملة وعجز إختلال توازن ميزان المدفوعات، ومن هنا تتجلي إشكالية بحثنا: ماهو دور الإحتياطيات الدولية في سعر الصرف وميزان المدفوعات؟

ومنه تنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

– ما المقصود بالإحتياطيات الدولية؟

– ماهو دور الإحتياطيات الدولية في سعر الصرف بمختلف أنواعه؟

– هل للإحتياطيات الدولية دور في تصحيح إختلال ميزان المدفوعات؟

الفرضيات:

– هي مجموع الأصول الخارجية الموضوعة تحت تصرف السلطات النقدية لأجل تمويل ميزان المدفوعات أو تعديل سعر الصرف.

– إستخدام الإحتياطيات في البلد لتعديل سعر الصرف يعتمد على الهدف الذي تصبو إليه السياسة النقدية بالتنسيق مع نوعية نظام الصرف المتبع سواء كان المدار أو المعوم.

– للإحتياطيات الدولية دور في تصحيح إختلال الميزان المدفوعات في حالتي العجز أو الفائض بمختلف السياسات المنتهجة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحديد دور الإحتياطيات الدولية في سعر الصرف بمختلف أنواعه وميزان المدفوعات في مختلف إختلالاته أي العجز أو الفائض.

منهج الدراسة:

محاولة منا للإجابة على إشكالية دراستنا وتساؤلتنا الفرعية، فإننا سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي.

محاور الدراسة: تم التطرق للدراسة وفقا لثلاث محاور تتجلى فيمايلي :

المحور الأول: ماهية الإحتياطيات الدولية

المحور الثاني: التأصيل النظري لسعر الصرف وميزان المدفوعات

المحور الثالث: دور الإحتياطيات الدولية في سعر الصرف وميزان المدفوعات

المحور الأول: ماهية الإحتياطيات الدولية

1-مفهوم الإحتياطيات الدولية:

هي الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية إحتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل أساس يستند إليه في الإقتراض الخارجي) (الدولي، 2013، صفحة 03)

2-خصائص الإحتياطيات الدولية:

-خاضعة لسيطرة السلطة النقدية: إن الصفة الأولى الواجب توافرها في الأصول الإحتياطية هي أن تكون خاضعة لسيطرة السلطة النقدية فهي بذلك تلك الإحتياطيات من النقد الأجنبي الموجودة تحت تصرف السلطة النقدية ورقابتها الفعالة وتعرف السلطة النقدية على أنها تضم البنك المركزي ووحدات مؤسسة أخرى مثل مجلس العملة والمؤسسة النقدية المختصة ...

-السيولة :طبقا لقاموس أكسفورد الإنجليزي تعرف السيولة على أنها: قوة سرعة التحول على نقود حاضرة، وطبقا للتعريف الذي ذكره البروفيسور روي هارود نجد أن الإحتياطي السائل هو ذلك الأصل الذي يمكن إستخدامه بسرعة في تسوية المدفوعات ويمكن اللجوء إليه حينما تنشأ الحاجة لذلك.

وبناء على ذلك فإن الإحتياطيات السائلة تشمل كافة الأصول التي تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالإلتزامات وتتميز بإمكانية سرعة اللجوء إليها أو سرعة تحويلها إلى نقود بأقل قدر من الخسارة هذا فيما يخص مفهوم السيولة للأصول (زغاد، 2013-2014، الصفحات 21-22)

3-أهمية الإحتياطيات الدولية:

- إتاحة الفرصة للبنك المركزي للتدخل في سوق الصرف عند الضرورة خاصة في ظل إتباع الدولة لنظام الرقابة على الصرف؛

- في ظل الأنظمة المالية المربوطة بالدولار DOLLARIZED FINANCIAL SYSTEMS تحتاج البنوك المركزية إلى الإحتياطيات لتقديم القروض للبنوك ذات الإلتزامات العالية من الصرف الأجنبي؛

- إستخدام الحكومات للإحتياطيات في الوفاء بالمعاملات اليومية، مثل توفير الواردات أو سداد إلتزامات الديون الخارجية؛ (الحميد، 2019، صفحة 603)

- دعم الثقة في سياسات إدارة النقد وسعر الصرف؛

-الحد من التعرض للأوضاع الخارجية المعاكسة عن طريق الحفاظ على السيولة بالعملة الأجنبية لإمتصاص الصدمات في أوقات الأزمات أو عندما يكون الحصول على القروض مقيدة ويمكن بالتالي التوصل إلى:

- إشاعة درجة من الثقة لدى الأسواق في قدرة البلد المعني على الوفاء بإلتزاماته الخارجية؛

- البرهنة على وجود أصول خارجية مساندة للعملة المحلية؛

- مساعدة الحكومة على تلبية إحتياجاتها من النقد الأجنبي والوفاء بإلتزاماتها الناشئة عن الدين الخارجي؛

- الحفاظ على إحتياطي لمواجهة الكوارث أو الطوارئ . (زغاد، 2013-2014، صفحة 46)

4-عناصر الإحتياطيات الدولية: تتألف من

- الذهب النقدي لدى السلطات المركزية النقدية؛

- رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية الحكومية وبالبنوك التجارية التي تقع تحت رقابة السلطة النقدية؛

- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل أذونات الخزينة والأوراق التجارية الأجنبية التى بحوزتنا والتى هي إلتزامات على الحكومات والشركات الأجنبية والمواطنين الأجانب تجاه الدولة؛

- الأصول الوطنية قصيرة الأجل مثل أذونات الخزينة والأوراق التجارية التى تمثل إلتزامات على الحكومات ومواطنيها المقيمين؛

- الودائع التى تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية؛

- مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التى تحتفظ بها السلطات النقدية أو التى يحتفظ بها المواطنون المقيمون إذا أمكن للسلطات النقدية ضمها إلى حيازتها؛

- موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة بإستخدامها وفقا للإتفاق مع الصندوق؛

- أية قروض تنظم خصيصا بالإتفاق بين السلطات النقدية والبلدان الأجنبية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات. (فياض، 2013، الصفحات 95-96)

5-معايير كفاية إحتياطيات الصرف الأجنبي: توجد العديد من المؤشرات التى تستخدم للحكم على مدى كفاية الإحتياطيات من الصرف الأجنبي والتى تم التطرق لها في الجدول أدناه،

جدول رقم 01 :يوضح مختلف المؤشرات للحكم على كفاية الإحتياطيات

النسبة	الهدف
نسبة تغطية الإحتياطيات إلى الواردات	أقترح ترفين عام 1947 مؤشر نسبة الإحتياطيات إلى الواردات كمؤشر على كفاية الإحتياطيات، ويرى تريفن أن نسبة الإحتياطيات المثلى يجب أن تغطى قيمة ثالثة أشهر أو25 %من إجمالي الواردات من السلع والخدمات خاصة من السلع الأساسية.
نسبة الإحتياطيات إلى عجز ميزان المدفوعات	ويهدف هذا المؤشر إلى التحوط ومواجهة إحتمالات العجز الطارئ في ميزان المدفوعات، حيث تعتبر الإحتياطيات بمثابة رصيد لمواجهة العجز Stock Buffer وطبقا لهذا المؤشر فإن الإحتياطيات يجب أن تتغير بنفس معدلات التغير المتوقع في العجز بميزان المدفوعات، فإذا كان منحنى العجز يتجه نحو التزايد فإن الإحتياطيات يجب أن تنمو بنفس معدلات النمو في العجز.
نسبة الإحتياطي للدين الخارجي قصير الأجل	ويعتمد هذا المؤشر على نسبة الديون قصيرة الأجل المتبقية حتى موعد الإستحقاق، ويفترض هذا المؤشر أن المستوى الأمثل من الإحتياطيات في أي دولة يجب أن يغطى الديون الخارجية قصيرة الأجل بنسبة تتراوح بين 80 %إلى 100% وقد أرتبط إستخدام هذا المؤشر بالأزمات الآسيوية.
نسبة الإحتياطيات إلى أجمالي الديون الخارجية	ويفترض هذا المؤشر أن نسبة الإحتياطيات المثلى في أي دولة يجب أن تعادل 40 %من إجمالي الديون الخارجية، ويستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى قدرة الدولة على سداد أعباء الديون الخارجية .
نسبة الإحتياطيات للإستثمار الأجنبي غير المباشر	ويهدف هذا المؤشر إلى مواجهة التدفقات الخارجة غير المتوقعة من خلال هروب رؤوس الأموال، ويفترض هذا المؤشر أن نسبة الإحتياطيات المثلى يجب أن تغطى 30 %من الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة
نسبة الإحتياطيات إلى عرض النقود الواسع **2M**	ويستخدم هذا المؤشر لتلافى الإنتقادات الموجهة للمؤشرات السابقة من خلال التركيز على البعد الداخلي، حيث تستخدم نسبة الإحتياطيات الدولية إلى السيولة المحلية (المفهوم الواسع للنقود 2M) كمؤشر لحماية الإقتصاد من الأزمات المالية التي قد يتعرض لها، وطبقا لهذا المؤشر يجب أن تغطى الإحتياطيات 40 %من عرض النقود الواسع.

المصدر: خالد هاشم عبد الحميد، إدارة إحتياطيات الصرف الأجنبي ودورها في تحقيق النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للإقتصاد والإدارة،2019،ص604

المحور الثاني: التأصيل النظري لسعر الصرف وميزان المدفوعات

1- سعر الصرف:

أ-مفهوم سعر الصرف الأجنبي: بأنه مجموع أو عدد الوحدات من النقد التي يجب دفعها مقابل شراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية فقد تعادل الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مجموعة كبيرة من عملة الدولة أ مقارنة بعملة الدولة ب مما يعني أن قيمة عملة الدولة ب أعلى قيمة من الدولة أ (عودة، 2017، صفحة 54)

ب-أهمية سعر الصرف:

إن سعر الصرف يلعب دورا مهما في النشاطات الإقتصادية الخارجية التي تقوم بها أي بلد، سواء كان ذلك في النشاط تجاريا أو إستثماريا، حيث أن سعر الصرف يحتل مركزا محوريا في السياسة النقدية،حيث يمكن إن أستخدم كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر، كون إن سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات في النهاية ويمكن أن يكون سعر الصرف كهدف للسيادة النقدية من أجل تحقيق معدلات معينة في التضخم أو النشاط الإقتصادي أو ميزان المدفوعات (وأخران، 2015، الصفحات 103-104)

ج-العوامل التي تؤثر في سعر صرف العملة الأجنبية:

أولا/عوامل فنية:

1/المعلومات في السوق؛

2/خبرة المتعاملين في السوق؛

3/كميات العملة المتواجدة ودرجة السيولة في السوق؛

4/درجة الحاجة للعملة ؛

5/ظروف الأسواق المالية . (عودة، 2017، صفحة 59)

ثانيا/العوامل الأساسية:

1/عمليات الإستيراد والتصدير ؛

2/الإنفاق السياحي؛

3/تصدير وإستيراد الخدمات؛

4/الأرباح الإستثمارية؛

5/الحوالات الخارجية؛

6/المساعدات الخارجية؛

7/الإستثمارات الرأسمالية الأجنبية؛

8/القروض الدولية؛

9/المضاربة (عودة، 2017، الصفحات 60-61)

إضافة إلى مايلي:

1/ناتج حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات: أي وضع الصادرات والواردات من السلع والخدمات، فإذا تحقق فائض في الحساب الجاري يرتفع الطلب على العملة وبذلك يرتفع سعر صرفها ويحدث العكس في حالة حدوث عجز أين ينخفض سعر الصرف؛

2/ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات: ويقصد بها مقدار الإستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج منها، فإنتقال رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى يزيد حجم الطلب على عملة الدولة التى إنتقلت إليها رؤوس الأموال؛

3/نشاط البنوك المركزية : وذلك عندما تتدخل في السوق بيعا أو شراءا لدعم قيمة العملة أو لخفضها؛

4/معدلات التضخم في البلد: إن إرتفاع معدل التضخم في البلد يتطلب إتخاذ إجراءات نقدية أو مالية بواسطة سلطاتها النقدية، وفي حالة غياب هذه الإجراءات فإن الأمر يتطلب تخفيض العملة والعكس بالعكس كذلك الحال إذا مرت الدولة بفترة كساد أو كساد تضخمي، فإن الدولة تلجأ إلى تخفيض عملتها لكي تصبح منتجاتها رخيصة وتعطيها قدرة تنافسية أكبر.

5/مدى الإستقرار السياسي: يتأثر سعر الصرف بالإضطرابات السياسية، فمن منطلق المقولة التي تقول أن رأس المال جبان فإن أي إضطراب سيؤثر على تدفقات رأس المال من وإلى الدولة، وتحجم رؤوس الأموال عن التوجه إلى المناطق التي يشوبها الإضطراب وعدم الإستقرار. (بوخاري، 2010، الصفحات 125-126)

د-سوق الصرف الخارجي:

وهو عبارة عن عدد من البنوك والوسطاء والمنظمات الأخرى التي تعمل في سوق الصرف عن طريق الوساطة والمضاربة والمتاجرة في بيع وشراء العملات الأجنبية وتقوم البنوك بتمويل المبادلات الدولية بفضل الكمبيالات المقومة بعملات أجنبية، أو بما يحفظه لها مراسلوها في الخارج من أرصدة نقدية وورقية تتدخل الدولة من خلال مصرفها المركزي في سوق العملات هذا بيعا وشراءا أو تحديدا لسعر، ويقوم سوق الصرف بوظائف إقتصادية مهمة نذكر منها مايلي: نقل القوة الشرائية من بلد إلى أخر، حماية المتعاملين من تقلبات العملات، الموازنة والتحكم في الأوراق الأجنبية. (فياض، 2013، صفحة 103)

هـ-أدوات سياسة الصرف:

1/تعديل سعر صرف العملة: في حالة سعر الصرف الثابت، يمكن للبلد أن يستعمل إحتياطي العملة الأجنبية لتمويل العجز أي مواجهة الطلب على العملة الأجنبية، كما تقوم بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها. أما في ظل حرية أسعار الصرف تقوم السلطات النقدية على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة.

2/إستخدام إحتياطيات الصرف: في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات إلى المحافظة على سعر عملتها، ففي حالة ما إذا واجهت عملتها أزمة ما تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن

العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وفي حالة عدم كفاية الإحتياطيات يتم اللجوء إلى تخفيض العملة.

3/إستخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي بإعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر إنهيار العملة.

4/مراقبة الصرف :تتطلب هذه السياسة إخضاع مشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة ويتم إستخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال.

5/إقامة سعر صرف متعدد: تسعى السلطات من إتباع نظام سعر صرف متعدد إلى تخفيض حدة أثار التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة إعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف، يوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاع المراد دعمه وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي (بوخاري، 2010، الصفحات 126-127).

و-طرق تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية:

1/نظام سعر الصرف الحر: تحديد سعر الصرف الحر بهذا الأسلوب يكون سعر العملة عائم تتحكم فيه عوامل العرض والطلب أي عرض العملة والطلب عليها والذي على علاقة بالطلب والعرض على السلع والخدمات بين الدول (التعامل التجاري والمالي) بينهما (الطلب على العملة الأجنبية يتحدد بطلب الدولة المحلية على سلع وخدمات الدولة الأجنبية الإستيراد)(عرض العملة الأجنبية في السوق المحلي يعتمد على طلب الدولة الأجنبي من السلع والخدمات المنتجة محليا أي بزيادة التصدير) فإن إرتفاع سعر الصرف الأجنبي يعني إنخفاض القيمة الخارجية للعملة، والعلاقة بين سعر الصرف الأجنبي والطلب على العملة الأجنبية والطلب على السلع والخدمات الأجنبية علاقة طردية والعلاقة بين عرض العملة الأجنبية المحلي المعتمد على طلب السوق الأجنبي على السلع المحلية وسعر العملة علاقة عكسية (يوسف، 2004، صفحة 67)

2/تحديد سعر الصرف الثابت السعر الرسمي: في ظل نظام ثبات أسعار الصرف تقوم السلطات النقدية في الدولة -البنك المركزي- من واقع الظروف الإقتصادية التي تواجهها وعلاقاتها الإقتصادية مع العالم الخارجي، بتحديد أسعار العملات الأجنبية مقابل عملتها الوطنية ولكن دون أن تعطي قوة الطلب والعرض الأهمية الكبرى كما هو في نظام الصرف الحر، وفي حالة هذا النظام سعر الصرف الرسمي يكون هناك سعران للعملة (سعر شراء وسعر بيع) بحيث يكون عادة سعر البيع يزيد قليلا عن سعر الشراء (مقابل النفقات التى يتحملها البنك المركزي)، وتطبيق هذا النظام يستوجب أن تكون الدولة تتبع قاعدة الذهب أو في حالة ثانية هي تثبيت أسعار الصرف أطول مدة ممكنة بالرغم من إتباع نظام ورقي مستقل ويرجع ذلك إلى أن الدول قامت بفرض رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت وبالتالي الإستقرار، وفي ظل قاعدة الذهب أو الأنظمة النقدية الحالية عادة يكون سر الصرف ثابت أو شبه ثابت، بحيث زيادة الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة سعر الصرف(لأن أسعار الصرف ثابتة ويتحقق التوازن بشكل تلقائي) (يوسف، 2004، صفحة 71)

3/تحديد سعر الصرف وفق نظام المرونة المقيدة: تعتبر الرقابة على الصرف جزء أساسي من سياسات التخطيط الإقتصادي، فعند وضع الخطة الإقتصادية يستوجب إحكام الرقابة على الصرف الخارجي(فمن الحسابات الرئيسية المطلوبة عند وضع الخطة جداول خاصة بتحليل ميزان المدفوعات لمعرفة أرصدة العملات الأجنبية ووضع الخطة لإستخدامها ...)والرقابة على التجارة الخارجية والصرف الخارجي قد تكون مباشرة أو غير مباشرة وتتمثل صور الرقابة المباشرة في نظام الحصص وتراخيص الإستيراد والتصدير والرقابة على الصرف الأجنبي والإتجار الحكومي المباشر(أما الرقابة الغير مباشرة فيأخذ أشكال الرسوم الجمركية إعانات التصدير وتغيير القيمة الخارجية للعملة)في حالة الرقابة المباشرة فإن الرقابة الإدارية تحل محل قوى السوق في توجيه النشاط الإقتصادي، أما الحالة الثانية الرقابة غير المباشرة فيبقى لقوى السوق دورها في تشكيل إتجاهات التبادل أي قوة الطلب والعرض لا تهمل في هذا المجال بشكل كبير أي أن سعر الصرف وفق هذا النظام المرونة المقيدة يعني أنه يتم تحديد سعر صرف العملة وفق أسس ثابتة نسبيا موضوعة ومتفق عليها بشكل مسبق مع عدم إهمال دور قوى السوق الطلب والعرض، ويبقى مجال لسعر الصرف أن يتذبذب ضمن هوامش ضيقة مما يجعل السعر أقرب للحقيقة في تمثيله لواقع العرض والطلب الأمر الذي يبعد إحتمال ظهور سوق سوداء، ووفق هذا النظام تحسب الأسعار وفق تعادلات ثابتة مما يجعلها ثابتة نسبيا وعدم التذبذب الحاد الذي يؤثر بشكل مباشر على حصيلة المنتجين من الصادرات، وعلى أسعار المستوردات الداخلة في إنتاج الصادرات بشكل غير مباشر (يوسف، 2004، الصفحات 73-74)

2- ميزان المدفوعات:

1-مفهومة:ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة إلى ومن بلد ما خلال فترة معينة من الزمن، عادة سنة (فياض، 2013، صفحة 91)

ميزان المدفوعات هو بيان يسجل الحقوق الدولية التي للدولة، والديون الدولية التي عليها، خلال مدة معينة تكون في العادة سنة واحدة (شهاب، 2003، صفحة 159)

ميزان المدفوعات: هو سجل إحصائي لجميع المعاملات بين مقيمي بلد معين ومقيمي بقية العالم خلال فترة زمنية معينة وعادة سنة واحدة أو شهريا أو ربع سنوي، يعد ميزان المدفوعات أحد أهم المؤشرات الإقتصادية لرجال السياسة في الإقتصاد المفتوح والمجموعة الجيدة أو السيئة من الأرقام من الممكن أن تكون ذات تأثير على أسعار الصرف وأن تقود رجال السياسة إلى تغيير مضمون سياستهم الإقتصادية، فالعجز من الممكن أن يجعل الحكومة ترفع أسعار الفائدة أو تقل الإنفاق العام لتقليل المصاريف على الإستيرادات، وبصورة بديلة فالعجز قد يؤدي إلى طلبات للحماية ضد الإستيرادات الأجنبية أو السيطرة على رأس المال لحماية سعر الصرف، إن ميزان المدفوعات أحد أهم البيانات الإحصائية لأي بلد (العامري، 2013، الصفحات 57-58)

هناك مفهومان لميزان المدفوعات يستخدمان في تحليل العلاقات الإقتصادية الدولية.

المفهوم الأول: ميزان المدفوعات الحسابي: حيث تسجل فيه المعاملات بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في الدول الأخري خلال فترة زمنية معينة، ولذلك فهو يعتبر سجلا تاريخيا للمشتريات والمبيعات الدولية من السلع والخدمات

والأصول الرأسمالية، ويمكن أن تستخدم هذه الأرقام كأساس للتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية في ميزان المدفوعات.

المفهوم الثاني: ميزان المدفوعات السوقي: والذي يركز على ميزان المدفوعات عند نقطة معينة وهو يفيد في تحليل أوضاع التوازن أو عدم التوازن في ميزان المدفوعات ويقابل ميزان المدفوعات السوقي ما يحدث في سوق الصرف الأجنبي من تغير في أسعار العملات بالنسبة ص267 لبعضها ص268 (ناصف، 2008، الصفحات 267-268)

-2 الوظائف التي يؤديها ميزان المدفوعات:

1/تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الإقتصاد الوطني القومي محل الدراسة وإقتصاديات العالم الخارجي؛

2/معاونة واضعي السياسات الإقتصادية في توجيه دفة الأمور بالبلاد نظرا لأنه في كثير من الأحيان ترتبط الإجراءات المالية والنقدية بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدولة؛

3/تعتبر البيانات الواردة من ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الإقتصادية. (سيد، 2015، الصفحات 34-35)

3-أقسام ميزان المدفوعات:

أ/الحساب التجاري: يتضمن الحساب الجاري current account التجارة في السلع والخدمات والمدفوعات التحويلية، والفئات الرئيسية لمعاملات الخدمات في: السفر والنقل، ودخل الإستثمارات الأجنبية ومدفوعاتها والمعاملات العسكرية، وتشير المدفوعات التحويلية إلى الهبات التى يقدمها الأفراد أو الحكومة إلى الأجانب، والهبات المتحصل عليها من الأجانب، وتدخل صادرات السلع والخدمات وإيراد المدفوعات التحويلية في الحساب الجاري في الجانب الدائن + لأنها تؤدي إلى الحصول على مدفوعات من الأجانب، ومن جهة أخرى تدخل واردات السلع والخدمات وصرف المدفوعات التحويلية في الجانب المدين – لأنها تؤدي إلى مدفوعات للأجانب (العدل، 1993، صفحة 123)

ب/حساب رأس المال: يبين حساب رأس المال capital account تدفق القروض والإستثمارات الدولية في الأجل الطويل والأجل القصير، وتشير حركات رأس المال الدولية الطويلة الأجل إلى المعاملات المستحقة للسداد لسنة واحدة، أو أكثر، وتتضمن الإستثمارات المباشرة مثل بناء مصنع أجنبي، وإستثمارات المحفظة المالية بورتفليو مثل شراء أسهم وسندات أجنبية القروض الدولية لسنة واحدة أو أكثر، ويمكن تقسيم حركات رأس المال الدولية تفصيلا سواء الطويلة الأجل أو القصيرة الأجل أكثر إلى خاصة ورسمية أي المتعلقة بالسلطات النقدية، وغير سائلة مثل قروض البنوك الأجنبية لتمويل التجار وسائلة مثل الودائع المصرفية الأجنبية ويمثل النقص في الأصول الأجنبية والزيادات في الإلتزامات الأجنبية تدفقات داخلة لرأس المال، أو عناصر دائنة + لأنها تؤدي إلى الحصول على مدفوعات من الأجانب، ومن جهة أخرى تمثل الزيادات في الأصول الأجنبية والتخفيضات في الإلتزامات الأجنبية تدفقات خارجة لرأس المال، أو عناصر مدينة – لأنها تؤدي إلى مدفوعات يجري تقديمها للأجانب (العدل، 1993، صفحة 124)

ج/حساب التسويات الرسمية: يقيس حساب التسويات الرسمية التغير في الإلتزامات السائلة واللاسائلة للحائزين الرسميين الأجانب، والتغير في الأصول الإحتياطية الرسمية للقطر خلال السنة، وتشير الأصول الإحتياطية الرسمية للقطر إلى ما في حوزته من ذهب وعملات قابلة للتحويل وحقوق سحب خاصة SDRs ومركز الذهب الخاص بها في صندوق النقد الدولي IMF وزيادة إلتزامات القطر نحو الحائزين الرسميين الاجانب، والنقص في الأصول الغحتياطية الرسمية للقطر، هما

عنصران دائنان +، بينما النقص في إلتزامات القطر نحو الحائزين الرسميين الأجانب، والزيادة في أصوله الإحتياطية الرسمية هما عنصران مدينان (العدل، 1993، صفحة 125)

4-أسباب إختلال ميزان المدفوعات:

1/عوامل لا يمكن توقعها أو أسبابها مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري والناتج عن الكوارث الطبيعية التغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محليا وخارجيا والإختراعات العالمية التى قد تؤثر على تبادل السلع والخدمات بين الدول كإكتشاف مواد أولية صناعية في الخارج تغير كليا أو جزئيا عن طلب المواد الأولية الطبيعية الوطنية أو التدهور المفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة إرتفاع أسعار الواردات أو إنخفاض أسعار الصادرات أ, كلاهما؛

2/عوامل يمكن التنبؤ بها وتجنبها في أغلب الأحيان عن طريق التدخل الحكومي وعن طريق السياسة النقدية والمالية كالتضخم أو الإنكماش الذي يصيب دولة ما فيؤثر على مستوى الأسعار والدخول فيها وبالتالي على حركة الصادرات والواردات، أيضا كما قد تنتقل أثار التضخم والإنكماش عن طريق التجارة الدولية من بلد إلى أخر وبالتالي تتأثر موازين المدفوعات لهذه الدول؛

3/إقدام الدول المختلفة على برامج للتنمية الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من السلع والخدمات لفترة طويلة نسبيا وتمويل قروض طويلة الأجل معقودة مقدما كل هذه الحالات تؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات لأي دولة؛

4/سعر الصرف الأجنبي والذي يرتبط بين مستويات الإئتمان القومية في أي دولة فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي الإئتمان السائد في الدخل أدى إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات والعكس بالنسبة للفائض؛

5/التغير في كل من العرض والطلب التى تعكس هيكل الإقتصاد القومي وتوزيع الموارد بين مختلف فروعه مما ينعكس على الميزة للدولة وبالتالي على هيكل تجارتها فائض في ميزانها الخارجي (سيد، 2015، الصفحات 37-38)

6-التدابير الشائعة في تصحيح ميزان المدفوعات:

1.تقليص الصادرات: وذلك بفرض القيود على الواردات من سلع معينة أي منع إستيراد سلع كليا ولكي يمكن جعل تأثير هذا التوجه فاعلا في تحقيق هدف إستعادة توازن ميزان المدفوعات فإن الدول المعنية تعتمد على الأتي:

- نظام شامل لترخيص الإستيراد؛
- نظام الحصص؛
- الرقابة على الصرف؛
- فرض رسوم جمركية على الواردات. (سيد، 2015، صفحة 43)

2.تنشيط الواردات: وثمة وسائل مختلفة لتحقيق ذلك منها:

- زيادة القدرة التصديرية للدولة عن طريق الإرتفاع بجودة السلع التصديرية؛
- خفض تكاليف (إنتاج السلع) التصديرية وما يتبعه ذلك من إنخفاض مستويات الأسعار في السوق المحلية؛
- فتح أسواق جديدة؛
- منح إعانات وحوافز تصديرية لمنتجي السلع المعدة للتصدير؛
- الإنظمام إلى الأسواق المشتركة التي تلغي الحواجز الجمركية فيما بين دولها (سيد، 2015، صفحة 44)

لمحور الثالث: دور الإحتياطيات الدولية في سعر الصرف وميزان المدفوعات

1-دور الإحتياطيات الدولية في سعر الصرف:

أولا: دور الإحتياطيات الدولية في سعر الصرف المدار:

توجد علاقة إرتباط بين مخزون الإحتياطيات ونظام الصرف، فمن المفترض أن يؤدي نظام سعر الصرف المدار إلى وجود علاقة وثيقة بين تعديل سوق الصرف والتحركات في الإحتياطي، حسب منطق النظرية الإقتصادية، فإن البنوك المركزية في الإقتصادات التى تنتهج نظام سعر الصرف المدار يجب عليها أن تزيد من الطلب على الإحتياطيات الدولية. ويعد هذا مهم أصلا في البلدان ذات نظم أسعار الصرف المدارة التى تريد تجنب التعديلات المكلفة للإضطرابات في قطاع الإقتصاد الخارجي، فعند إعتماد البلد على نظام سعر الصرف المدار، فإن الإحتياطيات الدولية تكون في هذه الحالة منطقة عازلة (مصد مالي) ضروري من أجل الحفاظ على هذا النظام، وقد يكون الدافع لحيازة الإحتياطي نابع من الرغبة في تخفيف تقلبات أسعار الصرف من أجل توفير بيئة إقتصادية مستقرة للإستثمار الأجنبي والنشاط الإقتصادي وليس فقط لأسباب تجارية بحتة. (وأخران ع.، 2020، صفحة 99)

تعد الإحتياطيات الدولية كنسبة من الثروة الوطنية في البلدان التى تطبق نظام سعر الصرف المدار والتى ترغب في تجنب تسويات العملة المكلفة، إذ عندما تكتسب السلطات النقدية العملات الأجنبية فإنها عادة ما تعقم تأثيرها في القاعدة النقدية المحلية ويعرف التعقيم، بأنه العملية التى تتمثل في قيام البنك المركزي بالتدخل من أجل إبطال تأثير عمليات النقد الأجنبي في عرض النقد النحلي، ويسمى هذا النوع من السياسة بسياسة تدخل تعقيم الصرف الأجنبي، إذ إن المشتريات والمبيعات من إحتياطيات العملة الأجنبية، تعد الطريقة الرئيسة التى تؤثر فيها السلطة النقدية في تراكم الإحتياطي والتدخل في سوق الصرف الأجنبي. (وأخران ع.، 2020، صفحة 99)

مما سبق تتجلي أهمية البنك المركزي في نظام الصرف المدار من خلال التدخل لأجل شراء وبيع العملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، لأجل حماية العملة الأجنبية وتظهر نتيجة هذا الإجراء في الميزانية العمومية للبنك المركزي.

وتجدر الإشارة أن التدخل في سوق الصرف لا يقتصر على تلك الإقتصادات التي إعتمدت نظام سعر الصرف المدار، إذ أحيانا تعمل بعض الإقتصادات التي تمتلك أسواق مالية متطورة بشكل تام التي إعتمدت نظام سعر الصرف المرن على التدخل بهدف توجيه مسار العمل والعملة المحلية، كما أن تملك الإحتياطيات الدولية من أجل التأمين الذاتي ضد أزمات العملة يعد ذا أهمية خاصة، إلا أن هناك مبالغة في بعض الأحيان في تقدير قيمة العملة المحلية، فبعض البلدان تحدد قيمة عالية لعملاتها مستندة على تراكم كبير من الإحتياطيات الدولية، بالمقابل هناك من يعتمد على إبقاء سعر صرف العملة مقوم بأقل من قيمته الحقيقية كجزء من إستراتيجية التنمية من خلال تحفيز الصادرات مما يعزز بدوره النمو الإقتصادي، فضلا عن تحقيق إستقرار الإقتصاد الكلي (وأخران ع.، 2020، الصفحات 100-101)

ثانيا: دور الإحتياطيات الدولية في سعر الصرف المرن:

في ظل نظام سعر الصرف المرن، ينبغي أن يسمح للإحتياطيات بمزيد من التحرك وبشكل مستقل عن التطورات النقدية، إذ أن الإقتصادات التى تعمل وفق نظام سعر الصرف المرن، لايتطلب عمل السلطة النقدية فيها للإحتياطيات الدولية بشكل كبير من أجل التأثير في سعر الصرف، بسبب أن مستوى سعر الصرف يتم تحديده وفقا لقوى العرض والطلب في

سوق العملات، أي أن قدرا أكبر من المرونة في سعر الصرف، يجب أن يقلل من الطلب على الإحتياطيات الدولية من البنوك المركزية، فمنذ ذلك الحين أنها لا تحتاج إلى مخزون إحتياطي كبير للحفاظ على المصداقية بسعر الصرف.
أن تراجع الحاجة إلى الإحتياطيات الدولية هنا يستند على فكرة، أن أنظمة أسعار الصرف المرنة تعد قادرة على إستيعاب الصدمات بشكل أفضل في الإقتصاد مقارنة مع أنظمة أخرى أكثر تشددا، وبالتالي لا نكون بحاجة إلى مخزون إحتياطي كبير (وأخران ع.، 2020، صفحة 101).

أن الطلب الرسمي على الإحتياطيات الدولية قد ينخفض مع إعتماد أسعار الصرف المرنة، إلا أن هذا لا يعني إنخفاض الطلب الخاص على هذه الأصول (العملات الأجنبية)، إذ يستخدم هذا الطلب في أن واحد لأغراض التدخل الرسمي والعمليات الخاصة.

شكل رقم 01: يوضح دور الإحتياطيات الدولية ضمن سعر الصرف المدار والمرن

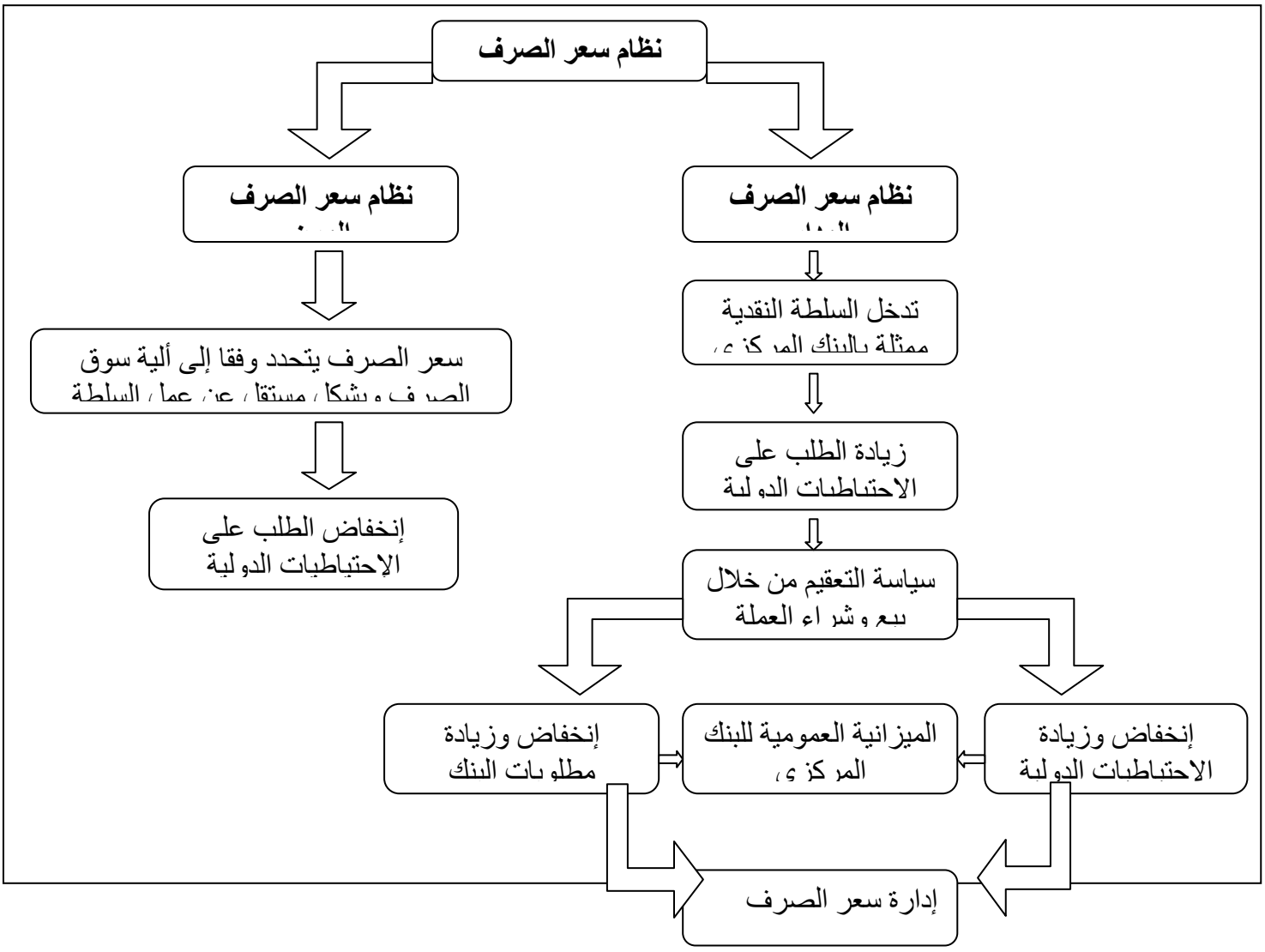

المصدر: عدنان حسين يونس الخياط وأخران، إقتصاديات الإحتياطيات الدولية،ط.1،عمان الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع ص103.

وفقا لما تقدم، يتضح بأن الطلب على الإحتياطيات في هذه الحالة يكون دالة عكسية لسعر الصرف، أي بمعنى كلما كانت أسعار الصرف مرنة فإن الطلب على الإحتياطيات الدولية يكون أقل، وقد ينعدم الطلب على الإحتياطيات الدولية لأغراض سعر الصرف عندما يكون النظام المعتمد يعمل وفق نظام سعر الصرف تام المرونة، في حين يكون الطلب أكبر على الإحتياطيات الدولية عندما يكون النظام المتبع يعتمد سعر الصرف المدار من قبل السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي، إذ إن إستخدام الإحتياطيات الدولية هنا يعتمد على الهدف الذي تصبو إليه السياسة النقدية المعتمدة في البلد. (وأخران ع.، 2020، صفحة 103)

2-دور الإحتياطيات الدولية في ميزان المدفوعات: يمكن توضيح دور الإحتياطيات الدولية في ميزان المدفوعات في حالتي الفائض والعجز، وكما يأتي:

أولا: فائض ميزان المدفوعات: عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضا ناجما عن الفائض في ميزان الحساب الجاري بسبب زيادة الصادرات، فإن ذلك سيؤدي إلى إرتفاع سعر صرف العملة المحلية، لذا فإن السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي تتدخل لشراء العملة الأجنبية وبيع العملة المحلية لإعادة سعر الصرف عند المستوى المرغوب، وهذا سيزيد من الإحتياطيات الدولية للبنك المركزي وكذلك مطلوباته (زيادة عرض النقد المحلي). كما يؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة في الأجل القصير إلى مستوى التوازن العالمي. (وأخران ع.، 2020)

يوضح الشكل البياني رقم02 0LM منحنى التوازن في السوق النقدي و IS0منحنى التوازن في السوق السلعي. أما المنحنى 0BP يمثل منحنى توازن ميزان المدفوعات. ويكون أفقيا في هذه الحالة لأن اي إنحراف طفيف في سعر الفائدة المحلي أقل من المعدل الدولي، سيؤدي إلى تحرك رؤوس الأموال قصيرة الأجل خارج البلد. وهذا يعني أن الحرية التامة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل ستحافظ على ثبات سعر الفائدة دوليا، حيث تحقق النقطة التوازنية، التوزان في سوقي النقد والسلع، إلا أن ميزان المدفوعات يحقق فائضا. ومع قيام البنك المركزي وفق سياسة التعقيم بشراء العملة الأجنبية وبيع العملة المحلية، يزداد عرض النقد ويتحول المنحنى 0LM إلى 'LM ، وينخفض سعر الفائدة إلى المستوى التوازنين إذ ينتقل التوازن إلى النقطة e' ، والتى تحقق التوازن الداخلي (سوقي النقد والسلع) والخارجي (ميزان المدفوعات).فضلا عن تأثير إنخفاض سعر الفائدة في الإنفاق شديد الحساسية لسعر الفائدة من خلال زيادة الطلب على القروض في مشاريع الإستثمار الحقيقي الجدية، وان التوسع في تشجيع هذا الإنفاق يزيد من الناتج الحقيقي والدخل، هذا مع إفتراض وجود موارد متاحة من أجل توسيع ناتج الإقتصاد (وأخران ع.، 2020)

شكل رقم 02: يوضح دور الإحتياطيات الدولية في ميزان المدفوعات (حالة الفائض)

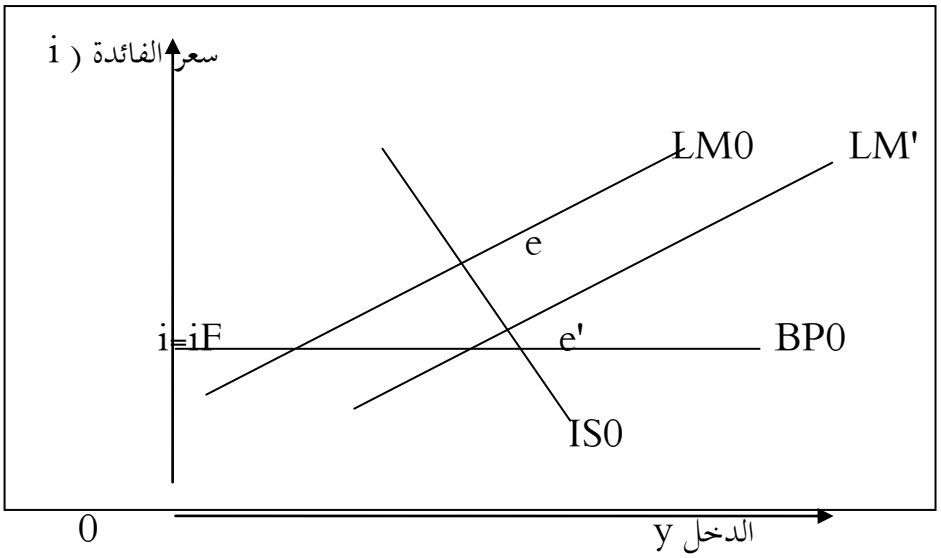

المصدر: عدنان حسين يونس الخياط وأخران، إقتصاديات الإحتياطيات الدولية،ط.1،عمان الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع ص105.

ثانيا: عجز ميزان المدفوعات: عندما يواجه ميزان المدفوعات عجزا ناجما عن عجز الحساب الجارين سيعمل البنك المركزي على رفع سعر الفائدة المحلي من خلال اللجوء إلى الإحتياطيات الدولية، عبر بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية من أجل تقليص عرض النقد، وهذا يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل ومن ثم تحقيق فائضا في الحساب الرأسمالي والمالي يعوض عجز الحساب الجاري، حيث يتضح أن إستخدام جزء من إحتياطيات العملة الأجنبية لرفع سعر الفائدة المحلي، سيؤدي إلى تراجع الغحتياطيات الدولية في بداية الأمر، إلا أن التاثير الصافي يعتمد على حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية فيما بعد (وأخران ع.، 2020، صفحة 105).

من الشكل البياني رقم 03، يتحقق التوازن الأولي عند النقطة e، إذ عند هذه النقطة يتوزان كل من سوقي النقد والسلع، أما ميزان المدفوعات فيحقق عجزا. وعند تدخل البنك المركزي من خلال بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية ينخفض عرض النقد وينتقل المنحنى 0LM إلى LM'، ويتحقق التوازن الداخلي والخارجي عند النقطة e'، فضلا عن ذلك ستنعكس تأثيرات إرتفاع سعر الفائدة في الإنفاق شديد الحساسية لسعر الفائدة من خلال إنخفاض الطلب على القروض في مشاريع الإستثمار الحقيقي، وان إنحسار ها الإنفاق يقلص من الناتج الحقيقي والدخل.

شكل رقم 03: يوضح دور الإحتياطيات الدولية في ميزان المدفوعات (حالة العجز)

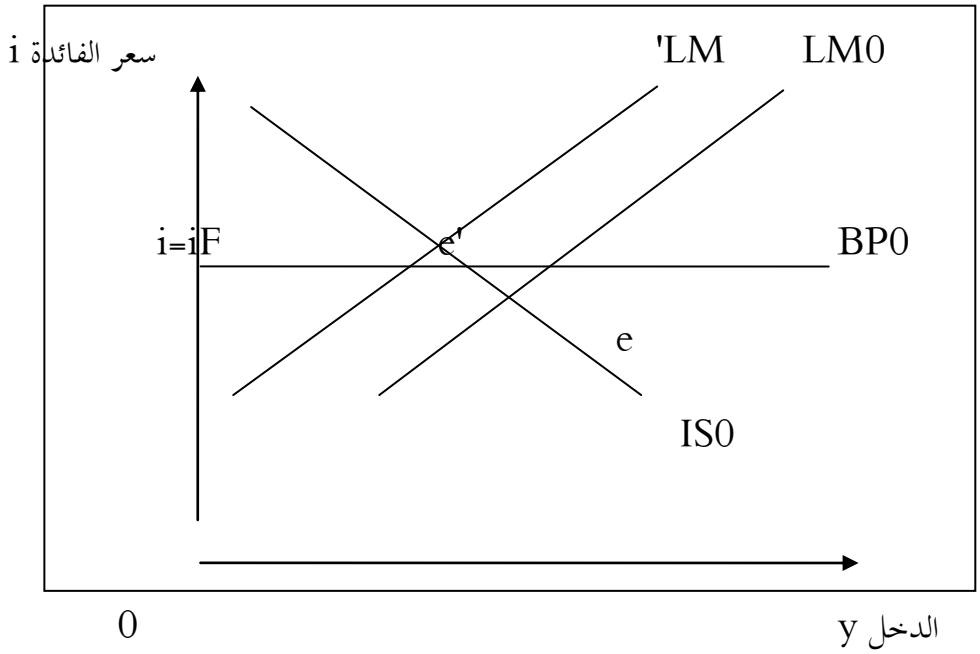

المصدر: عدنان حسين يونس الخياط وأخران، إقتصاديات الإحتياطيات الدولية،ط.1،عمان الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع ص105.

كما يمكن للسياسة المالية أن تعالج العجز في ميزان المدفوعات وفقا لسياسة النفقات العامة والضرائب. إذ أن أي تغير في السياسة المالية يؤثر في ميزان المدفوعات من خلال الحساب الجاري وحساب رأس المال على حد سواء. وأن التغير في الإنفاق الحكومي والضرائب سيحول منحنى IS، وتعمل الحكومة أحيانا وفق ألية الكبح المالي وبمشاركة كبيرة في تخصص الإئتمان في ظل ظروف من الشفافية، من خلال التكلفة المباشرة للإستثمار وربما زيادة الإستثمار بصورة غير مباشرة (الحوافز الضريبية) ويتم تجسيدها في إستراتيجية النمو الموجه نحو التصدير، وهذا ما يطلق عليه بالنزعة التجارية الماليةMercantilism Financial . ويمكن للنزعة التجارية المالية أن تحسن من الكفاءة الإقتصادية على المدى البعيد عندما تكون هناك عوامل خارجية ديناميكية قوية في الإقتصاد، مثل التعلم عن طريق التدريب والعمل والتأثيرات غير المباشرة للمعرفة. (وأخران ع.، 2020) من

الشكل البياني رقم 04، يتضح أن التوازن الأولي يتحقق عند النقطة e ، وعند هذه النقطة يتوازن سوقي النقد والسلع ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز، وعند إتباع سياسة مالية توسعية بالإعتماد على جزء من فائض الإحتياطيات الدولية، سيتحول المنحنى 0IS إلى 'IS ويتحقق التوازن الجديد عند النقطة e' ، التى تحقق التوازن الداخلي والخارجي، وعند مستوى ناتج أكبر من السابق، وبالطبع مع زيادة النفقات العامة وخاصة الإستثمارية يزداد إستخدام الموارد المعطلة في الإقتصاد وزيادة الناتج والدخل والصادرات.ص107 (وأخران ع.، 2020)

شكل رقم 04: دور الإحتياطيات الدولية في ميزان المدفوعات (حالة العجز-سياسة مالية)

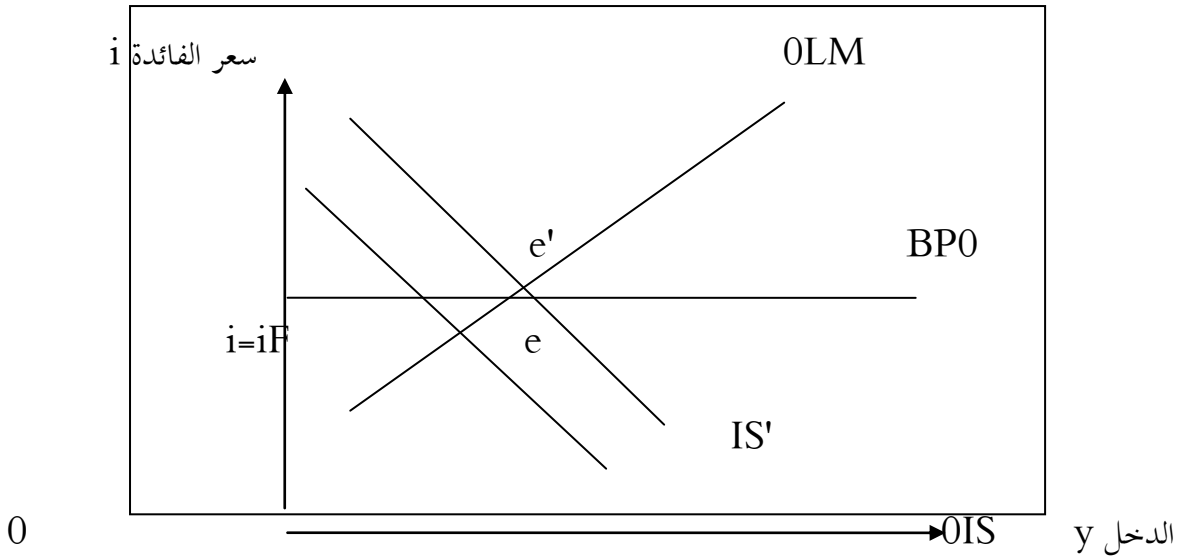

المصدر: عدنان حسين يونس الخياط وأخران، إقتصاديات الإحتياطيات الدولية،ط.1،عمان الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع ص108.

تعد السياسة المالية، أداة تحتاج إلى مدة زمنية أطول من الإجراءات النقدية لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات، كما للنزعة التجارية المالية تكاليف بالإضافة إلى المنافع المتحققة منها، إذ إنها يمكن أن تزيد من الهشاشة المالية ويمكن أن تؤدي إلى سوء المعاملة والإفراط في الإستثمار في أنشطة غير فعالة، وإن تراكم التكاليف مع مرور الوقت قد يتحول إلى خطر كبير على صعيد الإقتصاد الكلي، وقد تبلغ ذروتها في حصول أزمة مالية على مستوى الإقتصاد الكلي، يتضح أن إمتلاك إحتياطيات دولية أكبر من الحجم الكافي، يعطي مرونة كبيرة في إمكانية إستخدام جزء منها من قبل الحكومة عبر سياستها المالية الداعمة للإستثمارات المحلية سواء كانت بصورة مباشرة أم غير مباشرة وما لذلك من تأثير في زيادة التشغيل والإنتاج الموجه نحو الصادرات، وبالتالي إكتساب القدرة التنافسية ومن ثم تحسين ميزان المدفوعات. (وأخران ع.، 2020، الصفحات 108-109)

خاتمة

تتكون الإحتياطيات الدولية من الذهب ومختلف العملات الأجنبية، حقوق السحب الخاصة، هاته الأخيرة التى لها تأثير بإمرة السياسة النقدية التى ينتهجها البلد ومما سبق تتجلى لنا أهمية الإحتياطيات الدولية في مختلف أنظمة سعر الصرف وحالات إختلال ميزان المدفوعات العجز أو الفائض ومن هنا تتبين لنا صحة الفرضيات التالية

- الإحتياطيات الدولية هي مجموع الأصول الخارجية الموضوعة تحت تصرف السلطات النقدية لأجل تمويل ميزان المدفوعات أو تعديل سعر الصرف.

- إستخدام الإحتياطيات في البلد يعتمد على الهدف الذي تصبو إليه السياسة النقدية بالتنسيق مع نوعية نظام الصرف المتبع سواء كان المدار أو المعوم وهذا كله بالتنسيق مع السياسة النقدية في البلد.

- للإحتياطيات الدولية دور في تصحيح إختلال الميزان المدفوعات في حالتي العجز أو الفائض وكذا للسياسة المالية دور

في ذلك. ومن أهم الحلول المقترحة :

سعي البلدان لتحقيق مستوى مقبول من الإحتياطيات الدولية والعمل على إستثمار جزء منها لأجل دعم إقتصاد اليلد و الرفع من كفائته وتعزيز مكانته وتنافسيته وكذلك التنسيق بين السياستين النقدية والمالية بمختلف أدواتهما.

قائمة المصادر والمراجع:

2- إيمان عطية ناصف. (2008). مبادئ الإقتصاد الدولي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

3- توفيق عبد الرحيم يوسف. (2004). الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية . عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

4- خالد أحمد فرحان المشهداني وأخران. (2015). التمويل الدولي. عمان الأردن: دار الأيام.

5- خالد هاشم عبد الحميد. (2019). إدارة إحتياطيات الصرف الأجنبي ودورها في تحقيق النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية. المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة .

6- دومينيك سالقاتور ترجمة محمد رضا على العدل. (1993). نظريات ومسائل في الإقتصاد الدولي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .

7- سيد, س. ر. (2015). إدارة IFM التمويل الدولي أسسه ونظرياته. عمان –الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

8- صندوق النقد الدولي. (2013). الإحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية: المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج قياسي للبيانات . صندوق النقد الدولي ، 03.

9- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب. (2003). أساسيات الإقتصاد الدولي. بيروت –لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية .

10- عدنان حسين يونس الخياط وأخران. (2020). إقتصاديات الإحتياطيات الدولية . عمان – الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

11- عرفات إبراهيم فياض. (2013). إدارة الأعمال الدولية . المملكة الأردنية الهاشمية : دار البداية ناشرون وموزعون.

12- عطا الله على عودة. (2017). الإدارة المالية الدولية . الأردن – عمان: زمزم ناشرون وموزعون.

13- فوزي زغاد. (2013-2014). إشكالية إدارة الإحتياطيات المالية الدولية . مذكرة ماجستير . كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة .

14- لحلو موسى بوخاري. (2010). سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية . بيروت- لبنان: مكتبة حسين العصرية.

15- محمد على إبراهيم العامري. (2013). الإدارة المالية الدولية . الأردن - عمان: دار وائل للنشر.